

Distr.: Limited
21 October 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٧ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

دولة فلسطين*: مشروع قرار

الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٨٩/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٠٦/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل علمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.



وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحدد في جملة أمور سياسات يتوخى من اعتمادها وتنفيذها التوسع في الشمول المالي، وأن خطة عمل أديس أبابا تسعى في جملة أمور إلى كفالة أن تدعم البيئتان السياساتية والتنظيمية استقرار السوق المالية وسلامتها وتعزيز الشمول المالي بصورة متوازنة مع توفير الحماية المناسبة للمستهلك، بغية تعزيز الإلمام بالأمور المالية وتطوير القدرات في البلدان النامية وإتاحة الخدمات المالية الرسمية للجميع على نحو كامل وعلى قدم المساواة وبشكل يساهم في حشد الموارد المحلية لصالح الاستثمار العام والخاص في الاقتصاد ولتكوين رأس المال وفي زيادة توافر الخدمات المالية بطرق تستحث نمو المشاريع وخلق الوظائف وتحفز الاقتصاد، ويدمج المزيد من الناس والمشاريع التجارية في الاقتصاد الرسمي بسبل تحفز النمو الاقتصادي وتزيد من الشفافية والمساءلة وتساهم في زيادة تحصيل الضرائب،

وإذ تشدد على أهمية الشمول في النظام المالي الدولي على جميع المستويات، وعلى أهمية اعتبار الشمول المالي هدفا من أهداف سياسات التنظيم المالي، بما يتفق والأولويات والتشريعات الوطنية،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتعزيز إمكانية الحصول، على نحو مناسب وميسور التكلفة ومستقر، على الائتمان والخدمات المالية الأخرى للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تبعا للظروف والأولويات الوطنية، ولا سيما مؤسسات الأعمال ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، فضلا عن التدريب الملائم لتنمية المهارات للجميع، ولا سيما الشباب والنساء ومباشرو الأعمال الحرة،

وإذ تقر بأن تعزيز النظم والخدمات المالية الرسمية المصحوبة بأطر تنظيمية مُحكمة تستند إلى تقييم المخاطر وتشمل جميع أشكال الوساطة المالية، حسب الاقتضاء، يساهم في مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة على نحو فعال وشامل،

وإذ تعيد تأكيد التعهد بألا يتخلف أحد عن الركب، وتعيد تأكيد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن تشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بأن يكون المسعى هو الوصول أولا إلى أشد الناس تخلفا عن الركب،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بكفالة التعهد بألا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب، وبتركيز جهدها حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بسبل منها كفالة إدماج أشد الناس تخلفا عن الركب ومشاركتهم،

١ - تشير إلى تضمين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١) جملة أمور، بما في ذلك عدة غايات تتعلق بتشجيع الشمول المالي، وتشير أيضا إلى أن أهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من غايات تشكل مجموعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة تضيء التوازن على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتتطلع في هذا الصدد إلى تحقيقها؛

- ٢ - **تشير أيضا** إلى تضمين خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٢) جملة أمور، من بينها عدد من السياسات والإجراءات الرامية إلى كفالة بيئة سياساتية وتنظيمية تشجع الشمول المالي، وتتطلع في هذا الصدد إلى تنفيذها؛
- ٣ - **تؤكد مجددا** قرارها بإيلاء الاعتبار، بحسب الاقتضاء، لمسألة الشمول المالي ضمن الإطار الخاص بمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعملية متابعة خطة عمل أديس أبابا؛
- ٤ - **تخطط علما** بالاعتبار الذي أولي لمسألة الشمول المالي في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩^(٣)، وتؤكد أنه بينما حدث تحسن على صعيد الشمول المالي في السنوات الأخيرة، وهو ما يرجع بصورة كبيرة إلى النمو الذي شهدته العمليات المصرفية المنقذة عبر الأجهزة المحمولة، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وما زال القلق يساورها إزاء وجود ١,٧ بليون نسمة حول العالم عاجزين عن الحصول على الخدمات المالية الرسمية، ولا استمرار الفجوة بين الجنسين على صعيد الشمول المالي رغم زيادة عدد النساء المالكات للحسابات؛
- ٥ - **تلاحظ** أنه يمكن للهواتف المحمولة أن تواصل القيام بدور في تعزيز الشمول المالي، وتشجع في هذا الصدد المجتمع الدولي على توفير الاستثمارات اللازمة واتخاذ الإجراءات السياسية، تبعا للظروف والأولويات الوطنية، بما في ذلك الاستثمارات في إقامة البنى التحتية لتوفير إمدادات الكهرباء والموصولية الشبكية بصورة يعول عليها، والاستثمارات في نظم الدفع وغير ذلك من أشكال البنى التحتية المالية؛
- ٦ - **تقر** بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في تحديد ثغرات التمويل والمعوقات المؤثرة، بما في ذلك افتقار المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى فرص الحصول على التمويل، وتلاحظ أن ٦٩ بلدا على الأقل قد اعتمد استراتيجيات للشمول المالي أو هو بصدد إعدادها، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على النظر في ما إذا كان من الملائم اعتماد واتباع استراتيجيات وطنية للشمول المالي واستراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني، وإنهاء العوائق الهيكلية التي تعترض وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية، والتوسع في التعلم من الأقران وتبادل الخبرات وتنمية القدرات فيما بين البلدان والمناطق في هذا الشأن؛
- ٧ - **تسلم** بأن ما تولّد عن التكنولوجيا الرقمية من ابتكارات في القطاع المالي قد أسهم إلى حد كبير في الزيادة السريعة لإمكانيات الحصول على الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، وإتاحة المجال لإحراز التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإظهار الآثار على كامل نطاق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣)، وتدعم اتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالشمول المالي الرقمي وسدّ الفجوات الرقمية بين البلدان وداخل البلد الواحد، مع الحرص في الوقت ذاته على تحسين الممارسات المالية الرقمية المسؤولة من أجل حماية المستهلكين، وهو ما يمكن أن يساعد في تحسين إمكانيات الحصول على التمويل؛

(٢) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.I.7.

٨ - **تسلم أيضاً** بالأهمية المتنامية للأطراف الفاعلة الجديدة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ولالأدوات والمنصات الخاصة بهذه التكنولوجيا، بما في ذلك منصات الخدمات المصرفية المنقّدة عبر الأجهزة المحمولة ومنصات إبرام المعاملات بين الأقران التي أتاحت لملايين الناس إمكانية الحصول على الخدمات المالية ووفرت قنوات تستطيع الشركات الأصغر عن طريقها الحصول على رأسمال المخاطرة، وتشجع في هذا السياق الحكومات والوكالات التنظيمية على تعديل الأطر القانونية والتنظيمية كي تستطيع التعامل مع المخاطر وتعظم المكاسب المرتبطة بهذه الأدوات الجديدة، وتهيب بالبلدان أن تتبادل الخبرات وتشجع التعلم من الأقران في هذا المجال؛

٩ - **تقرّر** بأن الافتقار إلى حماية مالية قوية للمستهلك قد يهدر المزايا المحفّزة للنمو المنبثقة عن التوسع في الشمول المالي أو ينتقص منها بشدة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية توسيع نطاق العمل على تحسين الإلمام بالأموال المالية والرقمية والحماية الفعالة للمستهلك لصالح أشد الفئات فقراً وضعفاً، بما في ذلك للنساء والشباب وسكان الريف والمهاجرين؛

١٠ - **تخطط علماً** بالجهود والإجراءات المتعلقة بالشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تنهض بها طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في إطار الشراكات فيما بينها، ومنها على سبيل المثال التحالف من أجل الشمول المالي التابع للشراكة العالمية للشمول المالي، وتحالف أفضل من النقد، والداعية الخاصة للأمين العام المعنية بالتمويل الشامل من أجل التنمية، والشراكة العالمية للشمول المالي التابعة لمجموعة العشرين، وتحث هذه الجهات على التعاون بشكل شامل وشفاف مع الدول الأعضاء في عملها حتى تكفل تكميل مبادراتها لمنظومة الأمم المتحدة أو تعضيدها لها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية علاوة على اللجان الإقليمية، وتشجع تعزيز التنسيق والتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية؛

١١ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء وجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، ومصارف التنمية الإقليمية والوطنية، والمؤسسات المالية المحلية، والاتحادات الائتمانية، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والمنظمات غير الحكومية المعنية، حسب الاقتضاء، على مواصلة وضع برامج للإلمام بالأموال المالية والتثقيف المالي تشمل محوراً للتركيز يتناول أثر التمويل على التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، لكفالة اكتساب جميع الدارسين ما يلزمهم من المعارف والمهارات للتمكن من الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما النساء والفتيات والمزارعون والعاملون في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛

١٢ - **تشجع** الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء، على القيام، في سياق شراكة عالمية متجددة ومعززة للتنمية المستدامة تقودها الحكومات، بتعزيز الجهود الرامية إلى خفض تكاليف المعاملات الخاصة بتحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وإلى إلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مع مراعاة أنه لم يحدث أي تحسّن في عام ٢٠١٨ وأن المتوسط العالمي ما زال يبلغ حوالي ٧ في المائة^(٣)، ودعم السلطات الوطنية في التصدي لأكبر العقبات التي تعوق استمرار تدفق التحويلات المالية، كاتجاه المصارف إلى الامتناع عن تقديم الخدمات، والعمل على إتاحة خدمات التحويل المالي عبر الحدود، وتبرز في هذا

الصدد الإمكانات التي تتيحها خدمات التكنولوجيا المالية لتوفير قنوات بديلة وخفض تكاليف التحويلات؛

١٣ - **تتطلع** إلى مواصلة دراسة مسألة الشمول المالي في التقارير المقبلة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات عن موضوع تمويل التنمية المستدامة، بحسب الاقتضاء ووفقاً للولايات القائمة، وفي التقرير السنوي للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإلى مواصلة دراسة الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق المنتدى الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٢٠ بشأن متابعة تمويل التنمية؛

١٤ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - **تقرر** إدراج البند الفرعي المعنون "الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة" تحت البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين.